اليزمي: نتائج التحقيق داخل السجون ليست إيجابية

أعلن ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن قرب نشر نتائج تحقيق أنجزته الهيئة حول مقدار احترام حقوق الإنسان بالسجون المغربية. وهي النتائج، التي وصفها بغير الإيجابية جدا. كما قال بقيام المجلس بتحقيق جديد حول الموضوع ذاته، لكن سيهم هذه المرة مستشفيات الأمراض النفسية. تصريحات اليزمي هذه عرضها في حوار أجرته معه الجريدة حين مشاركته في ندوة حول موضوع «شهادات بصرية حول سنوات الرصاص» في إطار مهرجان مرتيل السينمائي.

الصفحة 25

«نتائج تحقيق داخل السجون المغربية ليست إيجابية»

مهرجان مارتيل السينمائي يبرم شراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان

في إطار فعاليات مهرجان مارتيل السينمائي للسينما المغربية والإيبيروأمريكية، عُقدت صباح أول أمس الاثنين بقاعة محمد الكتاني بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمارتيل، ندوة حول موضوع "شهادات بصرية حول سنوات الرصاص"، شارك فيها كل من إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمخرج المغربي جيلالي فرحاتي والمخرج الفلسطيني ميشيل خليفي، تلاها توقيع لاتفاقية شراكة بين مهرجان مارتيل وبين المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وقد كانت هذه الندوة مناسبة التقت فيها "الأحداث المغربية" بادريس اليزمي وأجرت معه الحوار التالي.

حاوره: أحمد الدافري

كيف تحددون العلاقة القائمة بين السينما وحقوق الإنسان؟

أول ما يمكن أن يربط السينما بمجال حقوق الإنسان هو حرية الإبداع والمبدعين. ففي الدستور المغربي، وكما هو الحال بالنسبة إلى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، تعد حرية التعبير من المبادئ الأساسية والحيوية لترسيخ الديمقراطية. ثانيا، أعتقد أنه لا يمكن بلوغ أي شكل من أشكال التطور المجتمعي دون العمل على تطوير الخيال الإبداعي المتمثل في الأعمال الأدبية الروائية. والسينما بطبيعتها تؤدي هذه الوظيفة، وتحلق بنا في عالم من الخيال وتدخل البهجة إلى نفوسنا وتجعل منا أشخاصا مواطنين. وأخيرا السينما هي عمل توثيقي، أي أنها أداة لمعرفة الواقع وإدراك تغيراته. فالمجتمع المغربي يتطور بسرعة مُذهلة، والسينما، مثلها مثل حقول البحث العلمي من سوسيولوجيا وأنثربولوجيا وتاريخ وغيرها، تساعدنا على فهم الواقع الذي نفعل فيه ونتفاعل معه.

ما هي استراتيجيتكم داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتحقيق هذا النوع من التفاعل الإيجابي مع الواقع المغربي؟

بما أننا مكلفون بمتابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، فإننا نشتغل على كل ما له علاقة بالذاكرة والتاريخ. لذلك سيقوم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بإصدار مجموعة تتكون من ستة أفلام مغربية حول سنوات الرصاص أنتجت ما بين سنتي 2000 و2004 من شأنها أن تنقل إلى الجيل الحالي ما حدث في الماضي من تجاوزات في مجال حقوق الإنسان، لمساعدته على الانخراط في الحاضر بكل وعي ومسؤولية. فنظرا لما تمثله الصورة من قدرة على التأثير، نريد رفقة المبدعين السينمائيين المغاربة نقل القيم الكونية لحقوق الإنسان.

إدريس اليزمي

هناك مجموعة من الانتقادات وُجهت مؤخرا لوضع حقوق الإنسان داخل المغرب من قبل منظمات دولية. ما رأيك في هذا الأمر؟

رأيي هو أننا أوّلا في حاجة إلى النقد. فما يهمني هو ما لم ننجزه بعد في مجال احترام حقوق الإنسان، وليس ما استطعنا إنجازه إلى غاية الآن. فنحن قمنا بأشياء عديدة، لكن هناك أشياء كثيرة لم نحققها بعد، وتتطلب منا الكثير من العمل. إننا منهمكون الآن في القيام بتحقيق واسع داخل السجون المغربية سننشر نتائجه في الأسابيع المقبلة، وأؤكد لكم أن الملاحظات والنتائج ليست جد إيجابية. كما أننا بصدد إجراء تحقيق حول احترام حقوق الإنسان في مستشفيات الأمراض العقلية، واكتشفنا أن هناك أمورا لا تدعو إلى الفخر داخل هذه المستشفيات. وفي رأيي أن انتقادات المنظمات الدولية وكذا انتقادات المجتمع المدني المغربي تساعدنا على التطور.

ألا يندرج الحديث عن التطور ضمن لغة الخشب إزاء الصعوبات التي يمكن أن تصادفكم على مستوى التمويل وحرية التصرف والاستقلالية؟

الميزانية التي نتوفر عليها في هذه السنة هي ذاتها التي كنا نتوفر عليها في السنة الماضية علما أنه لدينا ثلاث عشرة لجنة جهوية. وقد عقدت لقاء مع السيد عبد الإلـه بن كيران رئيس الحكومة وطلبت منه تمكين المجلس من المزيد من الإمكانيات وقد حصلت منه على اتفاق مبدئي لمد هذه اللجان بالوسائل التي تتيح لها إمكانية الاشتغال. أما على مستوى الاستقلالية فهناك منظمة دولية تسمى "اللجنة الدولية للتنسيق" (CIC) وهي تابعة للمفوضية العليا لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة وهي ترتب المؤسسات حسب درجة استقلاليتها. والرتبة الأكبر هي الرتبة "أ" والمجلس الوطني لحقوق الإنسان مُصنف ضمن هذه الرتبة. أما إذا كان هناك من يمنعنا من التصرف فهذا غير وارد. فمثلا، حين قدم المغرب في الأسبوع الماضي التقرير الدوري حول وضعية حقوق الإنسان أمام مجلس حقوق الإنسان بجنيف، قدمنا نحن كذلك تقريرنا الخاص وهو منشور في موقعنا الإلكتروني، ويتوفر على حوالي خمسة عشر مطلبا، وهذا يعني أننا نتصرف بحرية تامة دون توجيه من أية جهة ودون الخضوع لأي ضغط أو مساومة.